الأنباء
الخميس 25 فبراير 2016

### عقدت عموميتها لعامي 2012 و2013

# «الدولية الكويتية» تنتخب مجلس إدارة جديداً لـ 3 سنوات

حامد العيبان مترئسا الجمعية العمومية للشركة الدولية الكويتية للاستثمار (أحمد علي)

يوسف لازم

عقدت الجمعية العمومية العادية لشركة الدولية الكويتية للاستثمار لعامي 2012 و2013 بنسبة حضور بلغت 70٪، في حين أجلت الجمعية العمومية غير العادية لعدم اكتمال النصاب، حيث سيتم انعقادها بعد تحديد موعد آخر من وزارة التجارة والصناعة.

ووافقت الجمعية العمومية العادية لعام 2012 على كل البنود المدرجة والتي كان أهمها سماع تقرير الجزاءات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الادارة وإبراء ذمتهم، وعدم توزيع أرباح وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الادارة. كما وافقت الجمعية العمومية العادية لعام 2013 على كل البنود المدرجة والتي كان أهمها انتخاب مجلس ادارة جديد لمدة 3 سنوات قادمة تبدأ من 2016.

ووافقت عمومية 2013 على ان يلتزم مجلس ادارة الشركة بعدم اتخاذ أي قرار بالموافقة او القيام بأي من المسائل المذكورة إلا بموافقة جماعية من كل أعضاء مجلس الادارة بمن فيهم ممثلو الهيئة العامة للاستثمار، ويظل هذا القرار حتى سداد كامل المديونية المستحقة للهيئة العامة للاستثمار أو بموافقتها بحسم المسائل المختلف عليها قضاء بحكم نهائي بات أو رضاء:

1ـ ان تمتلك الشركة في أي شركة تابعة لها نسبة من رأس مالها تمكنها من التحكم في تعيين غالبية اعضاء مجلس الإدارة أو المديرين، أو في القرارات التي تصدر عن الإدارة.

**إلزام مجلس الإدارة بعدم اتخاذ أي قرارات إلا بموافقة جماعية**

2ـ ان تقوم الشركة بإلزام أي شركة تابعة لها أو تدعوها إلى اتخاذ قرارات، أو أن تقوم بتصرفات تستهدف مصلحتها وتضر بمصلحة الشركة التابعة أو دائنيها، وتكون الشركة هي السبب الرئيسي في عدم قدرة الشركة التابعة على الوفاء بما عليها من التزامات.

3ـ أن تقوم الشركة بأي عمل أو تبرم أي تصرف من شأنه أن يرتب عليها أي مسؤولية عن ديون أي شركة تابعة استنادا إلى أي سبب من الأسباب.

4ـ أن تقرض او تقترض لحساب أي من شركاتها التابعة او تكفل أي منها.

وفي هذا الصدد، قال رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة حامد العيبان في كلمة عن نشاط الشركة ومركزها المالي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 إن البيانات المالية للشركة تعكس التحسن الملحوظ في أداء اسوق المال مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفعت أصول الشركة إلى 30,9 مليون دينار مقارنة بـ 29,5 مليون دينار للعام السابق بمعدل زيادة قدرها نحو 5٪.

وبلغ صافي الارباح لعام 2012 نحو 892,5 ألف دينار مقارنة بصافي خسارة 2011 البالغة 9,9 ملايين دينار أي بزيادة قدرها 10,8 ملايين دينار. وأوضح العيبان أن حقوق المساهمين ارتفعت إلى 27,9 مليون دينار مقارنة بـ 26,8 مليون دينار بمعدل زيادة 4,2٪، حيث استمرت الشركة في تفعيل سياستها بتخفيض بنود المصروفات الإدارية والعمومية، حيث بلغ المصروفات الإدارية والعمومية 536,1 ألف دينار مقارنة بـ 698,4 ألف دينار للعام السابق أي بمعدل انخفاض 23٪.

أما بالنسبة لبيانات ونشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر2013، فقال العيبان إن خلال هذه السنة صدرت عدة أحكام تمييز لصالح الشركة طرفها بنك الكويت المركزي لشراء مديونيات ما قبل الغزو، وهم: شركة محمود الغانم، وشركة أولاد يوسف الوزان للتجارة العامة وشركة وأولاد فهد السلطان، وتم التحصيل خلال 2014 بإجمالي بلغ 6,6 ملايين دينار.

كما بلغ صافي الربح لعام 2013 ما قيمته 10,2 ملايين دينار مقارنة بـ 892,5 ألف دينار للعام الماضي بمعدل زيادة نحو 10 أضعاف، وذلك نظرا للتحسن الملحوظ في حالة السوق آنذاك، حيث زادت أصول الشركة الى 42,3 مليون دينار مقارنة بـ 30,9 مليون دينار بـ 2012 بمعدل زيادة 37٪، كما زادت حقوق الملكية إلى 38,9 مليون دينار مقارنة بـ 27,9 مليون دينار بمعدل زيادة 40٪. وانتخبت الجمعية العمومية أعضاء لمجلس إدارة الشركة للسنوات الثلاث المقبلة 2016 و2017 و2018. وهم كالتالي:

1ـشركة ضاحية الخالدية العقارية.
2ـ شركة ضاحية الدسمة العقارية.
3ـشركة ضاحية النزهة الدولية العقارية.
4ـشركة ضاحية الفيحا العقارية.
5ـ شركة ضاحية الشامية العقارية.
6ـ شركة ضاحية العديلية العقارية.
7ـ شركة الضاحية الاستثمارية.
8ـشركة منارة الافق العقارية.

# «زين»: استثمار إستراتيجي مع neXgen لنشر خدمات المدن الذكية

من اليسار: جيجنهايمر وغازي عطا الله وايمري غوركان أثناء التوقيع

أعلنت مجموعة زين انها دخلت في استثمار استراتيجي مع مجموعة neXgen الرائدة في مجال تزويد حلول المدن الذكية والخدمات الاستشارية، وهي الشركة التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقرا لها.

وذكرت المجموعة في بيان صحافي ان هذا الاستثمار يأتي في إطار خططها الاستراتيجية نحو إنشاء وحدة أعمال متخصصة في تقديم خدمات المدن الذكية للحكومات، وشركات التطوير العقاري العملاقة، وهو الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تسهيل نشر حلول المدن الذكية، والخدمات الموجهة عبر البصمة الإقليمية التي تنتشر فيها عملياتها.

جاء هذا الإعلان على هامش فعاليات المؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة الذي ينظمه الاتحاد العالمي الـ GSMA في برشلونة، وقد حضر مراسم التوقيع رئيس مجلس إدارة مجموعة زين أسعد البنوان، والرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت جيجينهايمر، والمدير التنفيذي لمجموعة neXgen غازي عطا الله، إلى جانب مسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى من مجموعة زين ومجموعة neXgen، فضلا عن شخصيات بارزة في مجال صناعة الاتصالات وفي مجال الإعلام الدولي، وقد جاء هذا الاتفاق بعد 12 شهرا من الإعلان عن إقامة شراكة تعاون استراتيجي بين الكيانين.

يذكر ان مجموعة زين وneXgen من المؤسسات التي تعتنق أفكارا ترتكز على الإمكانات الكامنة في خدمات الإنترنت النقال، والتي تمثل أحد العوامل المحركة لصياغة أساليب عيش الحياة، وتحديد نمط الأعمال للحياة العملية، كما أن الشركتين على دراية بأن التقاء كل من التكنولوجيات والخدمات الذكية، وإنترنت الأشياء، يعني أن تطور المدن الذكية سيسهم في تعزيز حياة ملايين من الناس في المنطقة. وبينت زين التي تملك وتدير 8 شبكات اتصالات متطورة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أن وحدة الأعمال التي تأسست حديثا ستركز على تقديم حلول المدن الذكية والخدمات الموجهة، كما ستشتمل على خدمات التصميم والتكامل للتطبيقات، بما في ذلك الحياة الذكية في أحياء المدن، والأمن والسلامة الذكية، والتعليم والصحة الذكية، والعدادات الذكية لقطاع المرافق العامة، وغيرها.

وقال الرئيس التنفيذي في مجموعة زين سكوت جيجينهايمر في تعليقه على هذا الاستثمار الاستراتيجي: «الواقع أن التعاون مع مجموعة neXgen على مدار العام الماضي، كان سببا في تنبيه مجموعة زين فيما يتعلق بتحديد وفهم أفضل المتطلبات اللازمة لتحقيق أقصى فائدة من الفرص الكبيرة التي نعتقد أنها موجودة في فضاء المدن الذكية في أرجاء مناطق تواجدنا».

وتابع جيجينهايمر قائلا: «هذا الاستثمار إلى جانب إقامة مدينة ذكية مخصصة جديدة، ووحدة خدمات موجهة، هو أمر يخلق قيمة ثمينة، إذ إنه يجمع خبرة مجموعة زين كمزود اتصالات رقمية من جهة، وبين كفاءة مجموعة neXgen في مجال تكنولوجيا وخدمات المدن الذكية من جهة ثانية».

ومن جانبه، قال عطا الله: «إن مجموعة neXgen في الوقت الراهن في صدارة الخبرة والفكر القيادي فيما يتعلق بالمدن الذكية على مستوى المنطقة». وأضاف قائلا: «الشراكة مع زين وإنشاء وحدة أعمال متخصصة، تعزز ثقتنا في قدرتنا على تقديم عروض خدمات فريدة من نوعها تلبي الطلب المتزايد في أسواق المنطقة على حلول وخدمات المدن الذكية».

### من أدنى معدلات النمو السنوية التي سجلها السوق خلال 5 سنوات

# «بيتك»: 2,7٪ نمو الودائع بالقطاع المصرفي في 2015 إلى 39 مليار دينار

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن النمو السنوي لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي سجل نسبة قدرها 2,7٪ إذ وصل حجمها إلى 38,7 مليار دينار في ديسمبر 2015، حيث يعتبر هذا المعدل من أدنى معدلات النمو السنوية التي يسجلها السوق خلال 5 سنوات وفق آخر المعلومات التي أصدرها بنك الكويت المركزي، كما انخفض النمو السنوي في نهاية 2015 عن نسبة النمو التي سجلت 3,6٪ حين وصل حجمها إلى 37,766 مليار دينار في نهاية 2014.

وقد جاء هذا النمو السنوي المحدود في ديسمبر بما يفوق المليار دينار مع معاودة التحسن السنوي لودائع القطاع الخاص بنسبة أقل من متوسط معدل النمو السنوي الذي نسبته 4٪ خلال العام، في مقابل ذلك زادت ودائع القطاع الحكومي بشكل غير مسبوق يفوق متوسط معدلات نموها السنوي الذي نسبته 3,1٪ في 2015.

وعلى أساس المقارنة الشهرية، ارتفعت إجمالي الودائع للمرة الأولى وبنسبة 2,4٪ في ديسمبر بعدما سجلت تراجعا منذ النصف الثاني من 2015 كان آخرها تراجعا نسبته 0,7٪ في نوفمبر، وبلغت 37,8 مليار دينار.

وتمثل ودائع القطاع المصرفي أهم مصادر أمواله وجانبا بارزا من ميزانيته، إلا أنه يلاحظ استمرار التراجع النسبي لحصتها من موجودات القطاع إلى 66,2٪ في ديسمبر بعدما شكلت 66,5٪ في نوفمبر، في حين كانت تزيد على 68٪ من موجودات البنوك المحلية في 2014، وذلك تأثرا بتراجع حصة ودائع القطاع الخاص إلى 84,8٪ من إجمالي الودائع في 2015، مقارنة مع حصة مثلت 86٪ في نهاية 2014، في المقابل تزداد حصة ودائع القطاع الحكومي لتشكل 15,2٪ في ديسمبر 2015 مقارنة مع 14٪ من إجمالي الودائع في ديسمبر 2014.

وتعد التسهيلات الائتمانية الممنوحة وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية من أهم الأنشطة التي تساهم في تمويلها ودائع الجهاز المصرفي بصفة عامة، إذ انخفضت حصة النشاط الائتماني الممنوح في ديسمبر إلى 85,6٪ من ودائع القطاع المصرفي مقابل 86٪ في نوفمبر في مقابل حصة كانت مثلت 81٪ من الودائع في ديسمبر 2014.

**66٪ انخفاض حصة الودائع العام الماضي**

**ارتفاع حصة الائتمان إلى 85,6٪ من حجم الودائع**

**1,3٪ نمو ودائع القطاع الخاص إلى 32,9 مليار دينار**

**1٪ انخفاض ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية إلى 29 مليار دينار**

**4,5٪ انخفاض ودائع القطاع الخاص تحت الطلب والودائع الادخارية**

**24٪ نمو الودائع بالعملات الأجنبية لدى القطاع الخاص إلى 3,6 مليارات دينار**

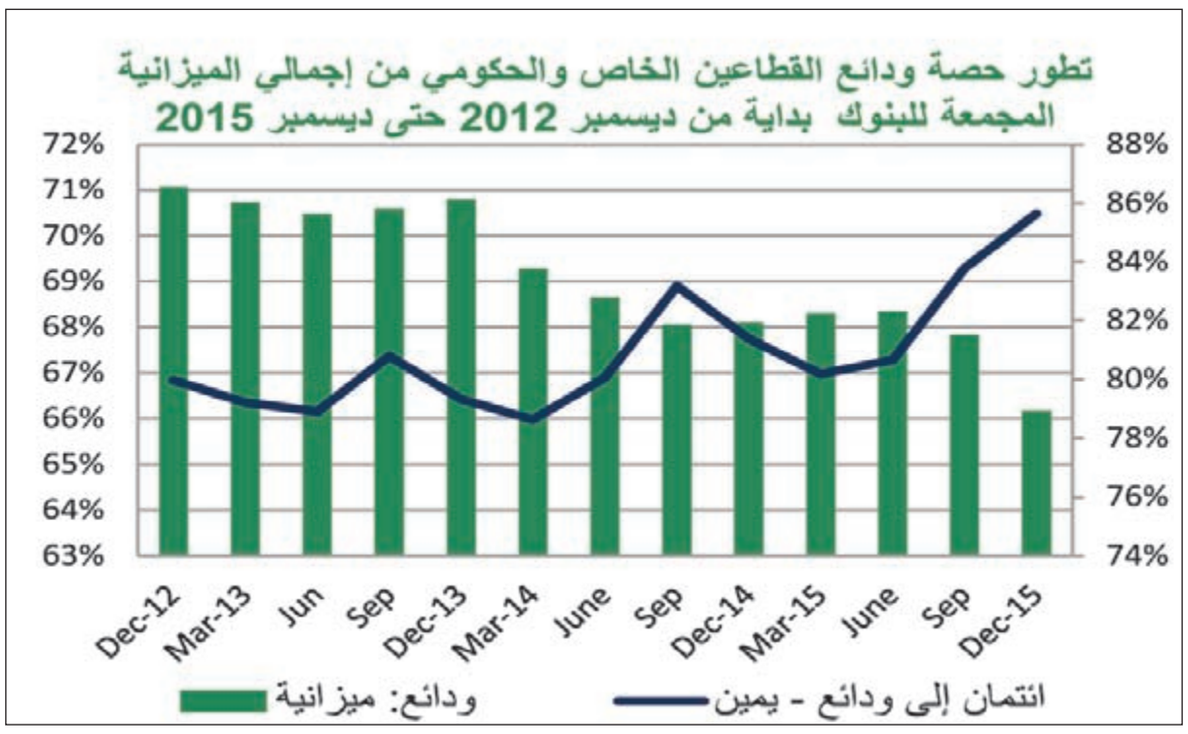


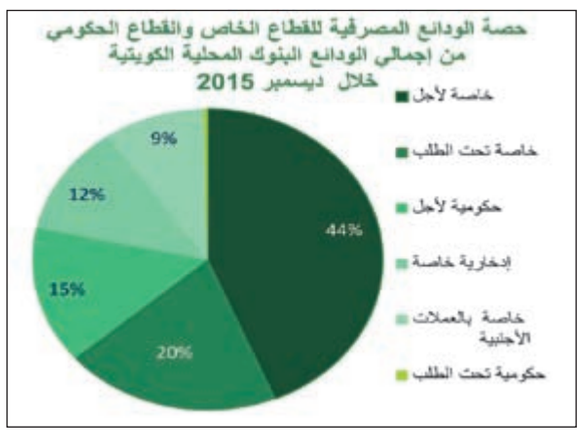


## 11٪ نمو ودائع القطاع الحكومي

أوضح تقرير «بيتك» أن ودائع القطاع الحكومي ارتفعت في الجهاز المصرفي بنسبة 2,3٪ على أساس شهري في ديسمبر، إذ اقتربت خلاله من 5,9 مليارات دينار، وحققت ارتفاعا شهريا أكبر نسبته 2,7٪ في نوفمبر الذي بلغت 5,8 مليارات دينار. بينما زادت بنسبة سنوية تخطت 11٪ خلال ديسمبر. ومع الزيادة تتجه حصتها من إجمالي ودائع القطاع المصرفي إلى الارتفاع لتصل إلى أعلى حصة تسجلها خلال ثلاث سنوات قدرها 15,2٪ خلال ديسمبر، وتشكل 10٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية.

## 3٪ نمو موجودات البنوك إلى 58,6 مليار دينار

قال تقرير «بيتك»: إن موجودات البنوك المحلية ارتفعت بنسبة 2,9٪، وبما يقترب من 1,7 مليار دينار إذ بلغت حوالي 58,6 مليار دينار في ديسمبر، مقابل نمو شهري نسبته 1٪ في نوفمبر حين وصل حجمها 56,9 مليار دينار، كما تزيد في عام 2015 بنسبة 5,7٪ مقارنة بحجمها في عام 2014 الذي سجل نموا سنويا أكبر كانت نسبته 7,7٪ بإجمالي موجودات بلغت 55,5 مليار دينار.

على التوالي عن ودائع القطاع الخاص في البنوك المحلية في 2015 إذ يمثل 101٪ مقابل 94,6٪ من ودائع القطاع الخاص في نهاية عام 2014.

وتتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية فقد انخفضت حصة الودائع بالعملة المحلية إلى 89٪ في ديسمبر 2015 مقابل 89,9٪ في نوفمبر، وحصة فاقت91٪ من ودائع القطاع الخاص في 2014، في حين زادت حصة الودائع بالعملات الأجنبية إلى 10,9٪ في ديسمبر مقابل 8,9٪ من ودائع القطاع الخاص في 2014، وتتكون الودائع بالعملة المحلية من ثلاثة أنواع من الودائع طبقا لآجال استحقاقها، وهي الودائع تحت الطلب والودائع الادخارية والودائع لأجل.

ووفق التقرير، يشير توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية تحسنت إلى 75,8٪ من إجمالي الودائع بالعملة المحلية، بينما تستقر حصة الودائع تحت الطلب بحصة 26,4٪، في حين انخفضت حصة الودائع الادخارية إلى 15,7٪ من إجمالي سنوي استثنائي نسبته 0,7٪ في نوفمبر، في حين كانت قد زادت بنسبة 3,5٪ على أساس سنوي في عام 2014.

وقد استقرت حصة ودائع القطاع الخاص من المعروض النقدي ممثلة في حدود 95,6٪ خلال نهاية 2015 ولم تشهد تغيرا عن ذات الفترة من عام 2014، في الوقت الذي ينمو فيه المعروض النقدي بنفس نمو ودائع القطاع الخاص الذي نسبته 1,3٪ في 2015، إذ يفوق المعروض النقدي في نهاية 2015، مقابل 34 مليار دينار في 2014 الذي سجل نموا سنويا نسبته 3,2٪، بينما زاد حجم الائتمان المصرفي للمرة الثانية خلال ديسمبر 361 مليون دينار ليصل حجمها ما يعادل 3,6 مليارات دينار في ديسمبر، وكانت تراجعت بنسبة 6٪ في الشهر السابق له مسجلة ما يعادل 3,2 مليارات دينار.

أما على مستوى النمو السنوي لودائع القطاع الخاص، فقد تراجعت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب بنسبة 4,5٪ في ديسمبر 2015 مقابل انخفاض أكبر ونسبته 9,2٪ في نوفمبر، بينما كانت تنمو بمستويات ملحوظة فاقت 8٪ في ديسمبر 2014.

كما انخفضت الودائع الادخارية 4,6٪ في ديسمبر مقابل انخفاض بنفس النسبة في نوفمبر، في حين أنها كانت تسجل معدلات نمو سنوية 3,9٪ في 2014، فيما سجل النمو السنوي للودائع لأجل 1,8٪ في ديسمبر، مقابل 3,2٪ في نوفمبر، وهي أقل من معدلات نموها السنوي التي نسبتها 3,3٪ في ديسمبر 2014.

وبالتالي انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس سنوي 1٪ في ديسمبر بعد تراجعها بنسبة 1,7٪ في نوفمبر، وكانت تسجل معدلات نمو ايجابية قدرها 4,7٪ في 2014.

بينما ارتفع النمو السنوي للودائع بالعملات الأجنبية مسجلا 24,2٪ في ديسمبر مقبل نمو نسبته 9٪ في نوفمبر، في حين أنها كانت تسجل تراجعا سنويا نسبته 7,4٪ في عام 2014.

**ودائع القطاع الحكومي**

وانخفضت ودائع القطاع الحكومي تحت الطلب بنسبة 3,3٪ وبمقدار 5,5 ملايين دينار في ديسمبر إذ وصل حجمها 160 مليون دينار، ويأتي هذا التراجع بعد تراجع شهري أكبر كانت نسبته 11٪ في نوفمبر الذي انخفضت فيه إلى 165,6 مليون دينار. في حين ارتفعت ودائع القطاع الحكومي لأجل بنسبة 2,4٪ وبما يزيد على 136 مليون دينار إذ فاقت 5,7 مليارات دينار في ديسمبر بعد ارتفاع إلى 5,58 مليار دينار في نوفمبر بنسبة 3,2٪.

وعلى أساس سنوي انخفضت ودائع القطاع الحكومي تحت الطلب بنسبة 9,9٪ في ديسمبر وهي تفوق تراجعها الذي نسبته 8,8٪ في نوفمبر، في حين كانت تزيد بنسبة كبيرة كانت سجلت 18٪ في عام 2014.

فيما تزايد النمو السنوي لودائع القطاع الحكومي لأجل مسجلا 12٪ في ديسمبر بعد نمو كانت نسبته 8,8٪ في نوفمبر، وهي أضعاف نموها السنوي التي نسبتها 4٪ في عام 2014.

**نمو ودائع «الخاص»**

واضاف التقرير أن الودائع تحت الطلب ارتفعت بنسبة 1,7٪ وبما يقترب من 128 مليون دينار إذ فاق حجمها 7,7 مليارات دينار في ديسمبر بعد تراجع شهري طفيف (0,2٪) وكانت سجلت 7,6 مليارات دينار في نوفمبر، في حين انخفضت ودائع الادخار بنسبة 0,57٪ وبمقدار من 23 مليون دينار إذ بلغ حجمها 4,62 مليارات دينار في ديسمبر مقارنة بنسبة انخفاض قدرها 0,7٪ إذ وصلت إلى 4,64 مليارات دينار في نوفمبر، بينما زادت ودائع القطاع الخاص لأجل بنسبة 2٪ في ديسمبر وبمقدار 328 مليون دينار إذ فاقت 16,9 مليار دينار، وذلك بعد تراجع شهري نسبته 1٪ إلى 16,6 مليار دينار.

وانعكاسا لما سبق فقد زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية بنسبة 1,5٪ على أساس شهري وبمقدار 432,5 مليون دينار، وفاق حجمها 29,3 مليار دينار خلال ديسمبر مقابل حوالي 28,9 مليار دينار في نوفمبر الذي كانت تراجعت خلاله بنسبة 0,8٪ وبحوالي 221 مليون دينار، كما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 11,2٪ وبمقدار